هكذا عرفت البكر وصدام: رحلة 35 عاما في حزب البعث (8)

صدام خط أسلوباً دقيقاً للتفاوض مع شركات النفط الاجنبية وأرغمها على قبول العرض العراقي

عفيفة اسكندر غنت في حفل التأميم «يا من تعب يا من شكه.. يا من على الحاضر لكه» فغضب الحمداني

اعدها: هارون محمد*

حرب اكتوبر 1973

على اثر تأميم شركة نفط العراق المحدودة في اليوم الأول من حزيران (يونيو) 1972 انشغل العراق وشركات النفط العاملة فيه والدول التي تنتمي اليها والمحافل الدولية النفطية بمسألة تسوية النزاع.

وكان العراق حمى موقفه ابتداء بالإعلان عن استعداده لتعويض الشركة عن عملية التأميم، وهو حق معترف به قانونا على الصعيد الدولي، وأدى هذا اضافة الى التهيئة السياسية والاقتصادية الجيدة من جانب العراق، الى جعل موقف الشركات ضعيفا رغم طموحها ومحاولاتها بالإبقاء على أوضاعها السابقة، ما دفعها أخيرا بالتسليم بالأمر الواقع والسعي لكسب ما يمكن لها الحصول عليه. وأخيرا وافقت الشركات على الدخول في مفاوضات مع الحكومة العراقية لتسوية الموضوع، وتألفت لجنة ثلاثية لإجراء مفاوضات شاملة ضمت الدكتور سعدون حمادي وزير النفط والمعادن وعدنان الحمداني السكرتيرالعام للجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات وأنا ـ رئيس مكتب الشؤون الاقتصادية لمجلس قيادة الثورة. كان عمل الفريق الثلاثي ـ حمادي والحمداني وقدوري ـ محاطا بالكتمان لا يعلم به حتى الوزراء، وكان صدام المشرف والموجه المباشر، فيما كانت جميع جولات المفاوضات السرية تعقد في وزارة النفط والمعادن في بغداد مساء حين تكون الوزارة خالية من الموظفين والعاملين. بدأت المفاوضات أواسط شهر تموز (يوليو) 1972 وكان الفريق يتوجه عقب كل جلسة الى صدام في المجلس الوطني لعرض ما دار في المفاوضات وتلقي التوجيهات، عدا مرات قليلة حينما طلب صدام منا التوجه الى القصر الجمهوري حيث كان موجودا في ذلك الحين مع أحمد حسن البكر.

استغرقت المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية وقتا طويلا بسبب أهميتها البالغة الاقتصادية والسياسية من ناحية، وضرورة إيجاد تسوية، دفعة واحدة، لجميع قضايا الخلاف من ناحية ثانية. فتلك الخلافات كانت تراكمت عبر عقد من الزمن، وشكلت خطوة التأميم آخر حلقة بالغة فيها. ومع أن قانون التأميم شمل شركة نفط العراق المحدودة فحسب إلاّ أن المفاوضات لم تنحصر مع هذه الشركة، فقد كان الوفد الأجنبي يمثل مصالح الشركات الثلاث جميعها.. واعتبرت المفاوضات هذه المرة شاملة لجميع مسائل الخلاف القديمة العالقة التي تشترك بشأنها الشركات الثلاث، الى جانب كون ما يتم التوصل اليه من حلول، حتى إن كان يخص واحدة من الشركات الثلاث، ستتأثر به عمليا الشركتان الأخريان، ذلك أن الأطراف المساهمة وحصصها في رأس المال هي ذاتها في جميع هذه الشركات.(1) والواقع أن الأسلوب (التكتيك) الذي اتبعه الفريق العراقي الثلاثي في المفاوضات كان ناجحا، فلم يقدم هذا الفريق للشركات الحد الذي يريده العراق، بل كنا نطالب الشركات بتقديم ما كانت مستعدة هي لتقديمه. وكنا نرفض قبول عرضها في كل مرة ونطالب بتحسينه دون أن نذكر المدى الذي نريده. وبعد جلسات عدة في كل مرحلة كان وفد الشركات يطلب تأجيل الاجتماعات لأن حدود العرض القصوى المفوض بها نفذت لديه. عندها كان وفد الشركات يغادر الى خارج العراق للاجتماع بإدارات الشركات والحصول على عروض محسنة. وهكذا كانت جلسات المفاوضات ترفع ثم تعود للاستئناف بعد فترة. وفي آخر المطاف اضطرت الشركات الى إيصال عرضها الى حد أوصى الفريق العراقي بقبوله ونقل الرأي الى صدام الذي اقتنع به فتبناه مجلس قيادة الثورة. وعلى الاثر انصرف الفنيون والقانونيون لصياغة أركان الاتفاقية التي تم وضعها أخيرا في 28 شباط (فبراير) 1973. كان صدام أكد على الفريق الثلاثي للمفاوضات منذ البداية أن يصار الى التعويضات المتقابلة كأرقام او كميات إجمالية للتسوية النهائية الشاملة وتجنب ذكر مفردات تقابل كل فقرة فرعية من التزامات كلا الجانبين.

وكانت رغبة صدام في ذلك، كما أوضحها لنا صراحة أكثر من مرة، تجنب معرفة مقدار التعويض على وجه التحديد عن المنشآت المؤممة وما يتصل بالتأميم مباشرة، وهكذا جاءت الصياغة النهائية لاتفاقية التسوية التي وقعتها شركات النفط الثلاث وحملة الأسهم والشركات المؤتلفة معها (2) التي حرص مجلس قيادة الثورة على إصدارها بقانون في اليوم التالي لتاريخ توقيعها(3).

معاملة عراقية خاصة لفرنسا

عند صدور قانون التأميم أعلن العراق رسميا استعداده لمعاملة فرنسا معاملة خاصة تحافظ على مصالحها النفطية، ووقف وراء ذلك أكثر من سبب. فالعراق، كما أشير سابقا، أراد إحداث شرخ في مواقف الدول التي تنتمي اليها الشركات تجاه خطوة التأميم، بل وجعل فرنسا دولة ضاغطة على الأطراف الأخرى للتوصل الى تسوية مرضية.. وكانت فرنسا الدولة المرشحة لهذه المعاملة المتميزة لاعتبارات سياسية واقتصادية وعسكرية، التي أكد صدام عليها أثناء زيارته لباريس بعد التأميم بفترة وجيزة.

وأدى السيد Duroc-Danner Jean من شركة النفط الفرنسية CFP دورا مرنا في الوساطة أثناء مفاوضات التسوية الشاملة في بغداد. وتجسدت المعاملة الخاصة لفرنسا أخيرا بالاتفاق على بيع كميات من نفط كركوك لشركة CFP تعادل حصتها المؤممة البالغة 23,75 بالمئة بأسعار تفضيلية لمدة عشر سنوات. لم يكن الإرهاق الذي ألم بالفريق الثلاثي ناجما عن الفترة الطويلة التي استغرقتها المفاوضات وحسب، بل كان علينا بعد نهاية كل جلسة التوجه في المساء الى صدام مهما كان الوقت متأخرا. كنا الثلاثة ـ حمادي والحمداني وأنا ـ نجلس في سيارة واحدة متجهين الى المجلس الوطني وندع سياراتنا الرسمية الأخرى تسير وراءنا. وعند البوابة الرئيسية للمجلس الوطني تطالعنا الأضواء الكاشفة ورجال الحماية مدججين بالسلاح ومنتشرين في المواقع المكشوفة وسواها. وحين دخولنا في الطريق المؤدي الى البوابة الرئيسية كان على جميع السيارات أن تسير ببطء مبالغ فيه وتخفف كثيرا من إنارتها، ثم تتوقف حالا حين تنطلق صرخات الحرس مرددة (قف ! ، قف !). عندها تُطفأ إنارة السيارة الخارجية وتُضاء الإنارة الداخلية، ثم يقترب منا الحراس وبأيديهم رشاشات اوتوماتيكية مصوبة نحو السيارة ملقين نظراتهم على وجوهنا، فهؤلاء الحراس ببساطة يعرفوننا شخصيا، ثم ينادون على حراس البوابة لفتحها، فتدخل سياراتنا الى ساحة المجلس. كان هذا الفصل يحدث في كل مرة وأعصابنا متوترة بالرغم من تبليغ أجهزة حماية المجلس الوطني مقدما بالموعد التقريبي لوصولنا. وكنا نتحدث في هذا الموضوع مرارا، ونخشى فعلا أن يحصل في يوم من الأيام خطأ من لدن الحراس فنقع نحن الثلاثة ضحية الواجب الرسمي والتباس الحامي، لكن تلك في النتيجة هي اجراءات الحماية!.

(1500 دينار) هدية من الرئيس البكر

بعد توقيع اتفاقية مرور النفط مع كل من سورية ولبنان، واتفاقية التسوية الشاملة مع شركات النفط الأجنبية، كان قد مضى على قرار التأميم نحو تسعة شهور، وهي فترة مليئة بالعمل المضني المتواصل، لم يكن لدينا خلالها وقت للراحة، بل كان علينا الانتقال من مهمة الى أخرى والقيام بأية مهمة جديدة تعهد الينا، وكانت أعصابنا متوترة من شدة الإرهاق طيلة تلك الفترة. وتقديرا للجهود المضنية التي بذلها الفريق الثلاثي والنتائج الكبيرة التي حققها قرر رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر منحنا إجازة للراحة والسفر. كنتُ في مكتبه جالسا إلى جانبه متلقيا منه سيجارة (كنت) النوع الذي اعتاد على تدخينه، عندها سلمني والابتسامة بادية على محياه هدية نقدية بلغت 1500 دينار!..

أغنية للمطربة عفيفة اسكندر تثيرغضب عدنان الحمداني

وجّه رؤساء المؤسسات النفطية في العراق الى اعضاء لجنة المفاوضات ـ حمادي والحمداني وأنا ـ دعوتين ابتهاجا بالنتائج وتقديرا للجهود، الأولى رحلة بحرية الى موانئ تحميل النفط الجنوبية في البصرة والثانية أمسية غنائية في نادي المنشأة النفطية في كركوك، وكانت الدعوتان لنا نحن الثلاثة مع عوائلنا. سافرنا بالقطار من بغداد الى البصرة أولا ثم بدأت الرحلة على ظهر يخت كبير أنيق مجهز بالغرف المريحة كان مخصصا في الأصل للعائلة الملكية السابقة، وكنا حوالى ثلاثين شخصا على متنه. وبعد إبحار في شط العرب غادر اليخت منطقة الفاو ودخل البحر بأمواجه العالية حتى اقتربنا من الجزيرة الاصطناعية لتحميل النفط حيث كانت ناقلات كبيرة تنتظر دورها. كنت سعيدا بمشاهدة هذه المناظر الفريدة في حياتي التي طالما

المطربة عفيفة اسكندر

تايه عبد الكريم

قرأت وسمعت عنها. وكان الفرح والمرح يخيمان على الجميع خاصة حين جرى إعداد الغداء في اليخت، وقدم لنا ما لذ وطاب من أكلات عراقية شهيرة. بعد عودتنا الى بغداد بأيام غادرنا ـ حمادي والحمداني وأنا ـ مع عوائلنا الى كركوك تلبية للدعوة الثانية.

وأقيمت لنا حفلة رائعة في قاعة رحبة لنادي المنشأة النفطية. وبعد تناول العشاء حان فصل الطرب والغناء. وتقدمت عفيفة اسكندر ـ المغنية العراقية المشهورة ـ نحو المسرح منشدة أغنية من الأغاني القديمة. لم تنتبه عفيفة الى ما تحمله الأغنية من كلمات قد تفسر في ذلك اليوم وفي تلك المناسبة بالذات تفسيرا خاطئا، ففيما كان الحاضرون في القاعة يحتفلون بانتصار التأميم ونجاح عمليات وضع اليد الوطنية على منشآت النفط الأجنبية انطلقت عفيفة تشدو بأعلى صوتها بأغنية (يا من تعب يا من شكه .. يا من على الحاضر لكه)!. استغرب الكثير من الحضور غناء عفيفة لهذه الاغنية ويبدو انها لم تحسن الاختيار، فيما ذهب آخرون الى جو من المزاح وعللوا المطب بانشغالها بأمورها الفنية البعيدة عن السياسة. أما عدنان الحمداني فقد اغتاظ من تلك الكلمات واعتبرها مقصودة دفعها اليها بعض الحاقدين. وبُذلت جهود لاقناع الحمداني بأن الأمر عفوي، تفاديا لتطور غضبه الى إجراء عقابي في حق مطربة العراق المخضرمة.

تأميم شركة نفط البصرة بالتوصل الى اتفاق التسوية الشاملة

في 28 / 2 / 1973 يكون العراق قد حقق خطوة هامة على طريق تحرير الثروة الوطنية من الهيمنة الأجنبية من خلال إقرار الشركات النفطية بقانون تأميم شركة نفط العراق وتنازل شركة نفط الموصل عن موجوداتها، ولم يبق في الميدان غير شركة نفط البصرة. بعد تحقيقه هذا الانتصار الذي عزز فيه الثقة بالنفس ووفر له الخبرة والإسناد، أخذ العراق يتحين الفرصة المناسبة للمجيء على آخر تلك الشركات. فبعد نحو سبعة أشهر على اتفاق التسوية المذكور وفرت حرب أكتوبر 1973، التي اندلعت على الجبهتين المصرية والسورية يوم 6 / 10 / 1973، الفرصة لتناول شركة نفط البصرة كخطوة من جانب العراق لإسناد الأشقاء في معركة التحرير. فقرر مجلس قيادة الثورة يوم 7 / 10 / 1973 تأميم الحصص الأمريكية في شركة نفط البصرة، وهي الحصص الشائعة لشركتي (ستاندرد أويل نيوجرسي ـ اكسون ـ وموبيل كوربوريشن) البالغة 75، 23 بالمئة (4). وبعد أسبوعين فقط من ذلك التاريخ جاء الموعد مع الحصة الهولندية في شركة نفط البصرة للأسباب السياسية ذاتها، حيث قرر مجلس قيادة الثورة يوم 21 / 10 / 1973 تأميم حصة شركة النفط الملكية الهولندية البالغة 60 بالمئة من الحصة الشائعة لشركة نفط (شل) المحدودة في شركة نفط البصرة (5). وبذلك شكلت الحصة الهولندية المؤممة في شركة نفط البصرة 14,25 بالمئة، وبعد شهرين فقط من تأميم الحصة الهولندية جاء دور حصة مؤسسة (كولبنكيان) في شركة نفط البصرة البالغة 5 % ، لأسباب سياسية تتعلق بمواقف البرتغال، حيث تمارس المؤسسة المذكورة نشاطها في ذلك البلد وتتمتع بجنسيته. فقرر مجلس قيادة الثورة يوم 20 / 12 / 1973 تأميم الحصة الشائعة العائدة لشركة المساهمة والتنقيب التي تمتلكها مؤسسة كولبنكيان (6). وهكذا انتهت المرحلة الأولى لتأميم شركة نفط البصرة عام 1973 بتأميم حصص بلغ مجموعها 43 بالمئة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من ذلك العام. أما المرحلة الثانية التي جاءت في شهر كانون الأول (ديسمبر) 1975 فقد أكملت تأميم شركة نفط البصرة بالكامل، وهي صاحبة عقد الامتياز الذي ينتهي في عام 2013 حسب بنوده. وكان العراق قد تعهد في صلب قوانين التأميم المذكورة بتعويض الشركات عن الحصص المؤممة، حيث استغرقت المفاوضات بين الحكومة وتلك الشركات وقتا طويلا انتهى بتسوية نهائية في آذار/ مارس 1979.

وزير الري مكرم الطالباني يعترض!

كان مجلس التخطيط قرر في إحدى جلساته برئاسة صدام إحالة تنفيذ مشروع للري على إحدى الشركات الغربية بعد استعراض مختلف العروض وتوصية الدائرة المختصة في وزارة التخطيط ومناقشتها مسبقا من قبل الهيئة التوجيهية لمجلس التخطيط. وصادف أن كان وزير الري الدكتور مكرم الطالباني(7) خارج العراق إبّان اتخاذ مجلس التخطيط قراره. وبعد عودته قدم مذكرة الى صدام معترضا على القرار ومنسبا إحالة المشروع على الشركة السوفييتية المشاركة في تلك المناقصة. لم يتمسك صدام بموقف مجلس التخطيط، بل كان مستعدا للتراجع عن القرار الذي أشرف هو على اتخاذه، فأحال مذكرة الاعتراض بالهامش التالي (يدرس الموضوع من قبل الدكتور فخري قدوري، فإن وجد ضرورة لتغيير قرار مجلس التخطيط فليغير). قمت بإعادة دراسة الموضوع بإمعان وناقشته مع الدكتور مكرم الطالباني بإسهاب ولم أجد ما يبرر تغيير القرار، وأجبت صدام بهذا الرأي.

انديرا غاندي اعجبت بشخصية صدام

مع تنامي الموارد المالية عند منتصف السبعينات، بعد تأميم النفط وتحسن أسعاره، بدأ صدام يكشف عن تطلعاته نحو التقنية العالية والمشاريع ذات البعد العسكري المتفوق. في أحد اجتماعات مجلس التخطيط كان على جدول الأعمال مشروع حساس، فانبرى صدام لطرح فكرة بنائه تحت الأرض، فاندهش الحاضرون لهذا الطرح المفاجئ الذي لم يكن يدور في خلد أحد. وحين أوضح الخبراء الكلفة العالية للغاية ـ التي تتجاوز بكثير ما هو مرصود له من مبالغ ـ وعدم استطاعتهم الإجابة على المعضلات المحيطة المتوقعة، صرف صدام النظر عن الموضوع، لكن الكثيرين قرأوا حينها ما يدور في ذهنه من تخطيط. وفي الزيارة التي قام بها صدام للهند عام 1974 ـ وكنتُ عضوا في الوفد ـ كان يبدو على أنديرا غاندي إعجابها بشخصية صدام ورغبته في تعزيز العلاقات. ومن بين أهم القضايا التي طرحها رغبته في التعاون مع الهند في مجالين: البحوث النووية وبحوث الفضاء. وأعطت أنديرا غاندي الضوء الأخضر للتعاون في المجال الأول. أما بشأن المجال الثاني فقد تُرك جانبا في تلك المرحلة بعد أن تبين من خلال المناقشات أن بحوث الفضاء تستلزم قاعدة واسعة ومتقدمة ومنسقة لفروع علمية مختلفة لم يكن العراق قد وضع برنامجا لها بعد. ويبدو أن صدام أخذ من تلك المناقشات دروسا، فعمل فيما بعد على تهيئة ما أمكن من مستلزمات للأغراض العسكرية بالتعاون مع قنوات دولية في الخفاء. أما التعاون مع الهند في المجال النووي فقد اعتبره العراق خطوة هامة لكسب المزيد من العلم والتجربة والتعامل مع المواد والأجهزة، الى جانب المفاعل الذي افتتح في منطقة «التويثة» عام 1968 بمساعدة الإتحاد السوفييتي للأغراض التعليمية والسلمية. وفي حفل حضره صدام وأنديرا غاندي قمتُ يوم 28 آذار (مارس) 1974، الى جانب إبرام الاتفاق التجاري، بالتوقيع على اتفاقية التعاون في مجال الأغراض السلمية للطاقة النووية، فيما وقعها عن حكومة جمهورية الهند وزير خارجيتها (كيوال سينغ). ونصت المادة الأولى من هذه الاتفاقية على تعاون الحكومتين ومؤسساتهما المختصة في : تخطيط وتنفيذ برامج تعاون تتضمن استخدام مفاعلات البحث في الهند والعراق، الفقرة وتطوير الألكترونيات والأجهزة النووية للبحث الأساسي ـ الفقرة ج اضافة الى مسائل أخرى ذات اهتمام يمكن اتفاق المؤسسات المختصة للجانبين عليها من وقت لآخر الفقرة د.

خلاف بين وزير النفط تايه عبد الكريم وكبار المسؤولين في وزارته

تبنى تايه عبد الكريم ـ بعد تعيينه وزيرا للنفط والمعادن في 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 1974 ـ نظاما جديدا للوزارة واجه بسببه اعتراضات شديدة من رؤساء المؤسسات هددت مستقبل العمل داخل الوزارة. تأثر صدام كثيرا لما حصل في الوزارة التي يرعاها شخصيا من ناحية، ولكون النظام الجديد سبق إقراره من قبل مجلس قيادة الثورة من الناحية الأخرى. ولكنه تصرف بتواضع، عندما امتنع عن الإصرار على النظام الجديد، طالبا تشكيل لجنة برئاسة الدكتور فخري قدوري لإعادة النظر به إن لزم الأمر ذلك. وحين أجيب أن قدوري في وفد رسمي خارج العراق رد بالقول: ابلغوه عند وصوله!. وبالفعل تم إبلاغي بهذا الأمر فور نزولي من الطائرة. عقدتُ اجتماعات اللجنة في المجلس الوطني وشارك فيها رؤساء المؤسسات النفطية من جميع أنحاء العراق صباحا ومساء لمدة اسبوعين كاملين. وبسبب شدة التباين في الآراء والحساسية التي اتصفت بها مواقف رؤساء المؤسسات لم تتوفر إمكانية لصياغة نظام يتفق عليه الجميع. عندها اضطررتُ للأخذ بما كان يبدو لي سليما من خلال النقاش والحجج المتقابلة. ورفعتُ الى صدام لائحة نظام جديدة بعد أن حصلتُ على قناعة تايه عبد الكريم بشأنها. دعا صدام الى اجتماع موسع في المجلس الوطني حضره بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء.

وبدأ بعض رؤساء مؤسسات وزارة النفط والمعادن بطرح آرائهم وتكرار ملاحظاتهم السابقة. أعطاني صدام الكلمة باعتباري رئيسا للجنة، فأكدت ان اللائحة الجديدة لا تحظى بتأييد جميع مسؤولي الوزارة، ولا يمكن لأية لائحة أن تحظى بموافقة الجميع نتيجة تباين الآراء وتصلب المواقف، واني توصلتُ الى اللائحة الجديدة من خلال الحوار والحجج الموضوعية التي طرحت من هذا وذاك عبر نحو خمسين ساعة من النقاش. نهض صدام من مقعده فور انتهائي واقفا في القاعة وممسكا بيده اللائحة الجديدة قائلا: من له اعتراض موضوعي على هذه اللائحة، إخوان ؟!. فلم ينبر أحد للكلام، عندها قال: ترفع اللائحة الجديدة الى مجلس قيادة الثورة. وبالفعل تم إقرارها.

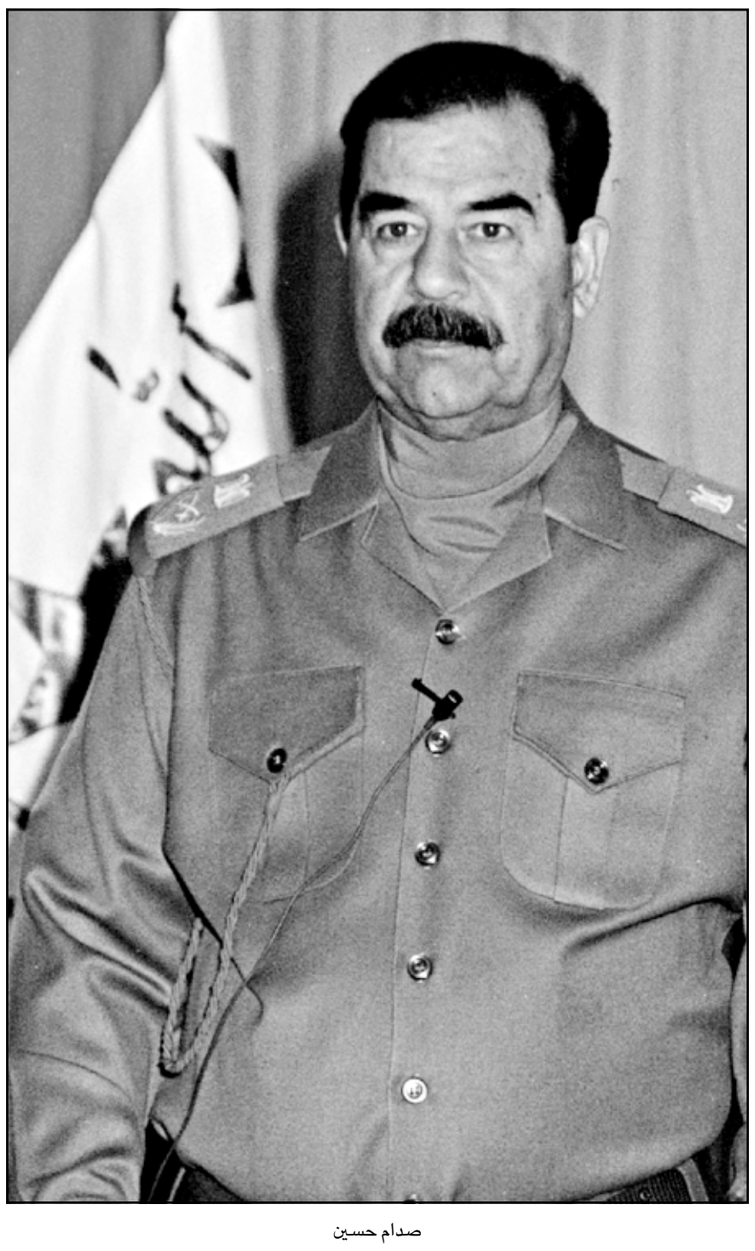

صدام حسين

الهوامش:

(1) تشارك في رأسمال كل منها شركات نفط بريطانية وأمريكية وفرنسية وهولندية بحصص يبلغ مجموعها 95 بالمئة، الى جانب 5 بالمئة لمؤسسة كولبنكيان ـ المسجلة في البرتغال ـ التي تمتلكها عائلة كولبنكيان.

(2) تضمنت الاتفاقية العامة الأركان التالية:

* موافقة الشركات على القوانين العراقية المتعلقة بالنفط وفي مقدمتها القانون رقم 80 لسنة 1961 والقانون رقم 69 لسنة 1972 ـ قانون التأميم ـ،
* قيام الشركات بدفع 141 مليون جنيه استرليني للحكومة العراقية كتسوية نهائية عن المطالبات المتقابلة،
* قيام العراق بتسليم الشركات 15 مليون طن من نفط كركوك عند موانئ البحر المتوسط بدون ثمن (تقدر قيمتها بنحو 128 مليون جنيه استرليني كتسوية نهائية عن الطلبات المتقابلة).
* تنازل شركة نفط الموصل عن موجوداتها الى الحكومة العراقية بدون مقابل اعتبارا من 31 آذار (مارس) 1973.
* التزام شركة نفط البصرة بزيادة الإنتاج خلال السنوات الأربع التالية ـ الى 35 مليون طن عام 1973 والى 80 مليون طن عام 1976.

(3) أصدر مجلس قيادة الثورة القانون رقم 28 لسنة 1973 بتصديق الاتفاقية، وتم نشره مع بنود الاتفاقية في (الوقائع العراقية) بالعدد 2226 الصادر في 1 آذار (مارس) 1973.

(4) تم نشر قانون تأميم الحصص الأمريكية رقم 70 لسنة 1973 في (الوقائع العراقية) بالعدد 2283 الصادر بتاريخ 7 / 10 / 1973، وتصدره بيان مسهب من المجلس الى الشعب العراقي العظيم وجماهير الأمة العربية المجيدة.

(5) تم نشر قانون تأميم الحصة الهولندية رقم 90 لسنة 1973 في (الوقائع العراقية) بالعدد 2287 الصادر بتاريخ 21/ 10 / 1973، وتصدره بيان قصير من المجلس الى المواطنين مشيرا الى قراره بتأميم حصة هولندا (عقابا لها على موقفها العدائي من امتنا ونضال شعبنا).

(6) تم نشر قانون تأميم حصة كولبنكيان رقم 101 لسنة 1973 في (الوقائع العراقية) بالعدد 2306 الصادر بتاريخ 20 / 12 / 1973، مع بيان مقتضب من المجلس الى المواطنين مشيرا الى (الموقف العدائي للنظام العنصري في البرتغال الذي برز بشكل خاص اثناء حرب تشرين الأول (اكتوبر) وحيث ان مؤسسة كولبنكيان تتمتع بالجنسية البرتغالية، وتمارس معظم نشاطاتها في تلك الدولة وتنفق معظم مواردها فيها مما يجعل البرتغال المستفيد الأول من الأرباح التي تجنيها هذه المؤسسة من حصتها في عمليات شركة نفط البصرة، لذلك فقد قرر مجلس قيادة الثورة تأميم حصة «كولبنكيان»).

(7) بموجب المرسوم الجمهوري الصادر يوم 14 أيار (مايو) 1972 أصبح الدكتور مكرم الطالباني وزيرا للري وعامر عبد الله وزير دولة ، ممثلين عن الحزب الشيوعي.

* كاتب عراقي يقيم في بريطانيا